



غير أنّ الاستثمار هو عملٌ محفوف بالمخاطر بالنسبة للمزارعين الفقراء. فهم بحاجة إلى مؤشرات واضحة يمكن التعويل عليها وأنّ الأسعار ستبقى على ارتفاعها، كما يحتاجون للأدوات اللازمة للرد.

إلاّ أنّه ليس هذا ما نراه اليوم. فالتقلب في أسواق اليوم يسبب مخاطر وحالة من عدم التأكد لدى أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء، حيث يجعل ذلك من الصعب عليهم أن يتكيفوا، ويثنيهم عن الاستثمار في مزارعهم.

من الواضح أنّ لدينا مهمة يجب أن نضطلع بها. وهناك جدول أعمال حافل أمامنا، وعلى لجنة الأمن الغذائي العالمي هنا أن تؤدي دوراً أساسياً.

لقد سبق وأن كان للجنة الأمن الغذائي العالمي إسهام ملحوظ هذا العام حيث قامت بجمع عناصر جدول الأعمال هذا في الإطار الاستراتيجي العالمي الذي ستناقشونه هذا الأسبوع. ومن المتوقع أن يكون أداة قيّمة لتوجيه العمل المنسق، فيما نعزز صمود سكان الأرياف الفقراء خلال فترات الأزمات سواء أكانت مؤقتة أم ممتدة.

وتشكل لجنة الأمن الغذائي العالمي المنتدى الوحيد الذي يجمع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي من الحكومات الوطنية مروراً بمنظمات المزارعين، ووصولاً إلى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الفنية، وبطبيعة الحال وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها.

ولم تكن الحاجة إلى منتدى لتنسيق السياسة يوماً على هذا القدر من الوضوح. وإني على ثقة أنّ لجنة الأمن الغذائي العالمي ستتصدى لهذا التحدي. ونحن نعمل بشكل مشترك أكثر من أي وقت مضى بدعم من فريق خبراء ذي مستوى عالمي بقيادة الدكتور Swaminathan.

ويبرز مؤشر ملموس على قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على توحيد أصحاب المصلحة قوامه الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومسايد الأسماك، والغابات، والموارد الطبيعية الأخرى التي تم اعتمادها في وقت سابق من هذا العام.

ولم تكن تلك العملية باليسيرة، فقد كانت المفاوضات صعبة، غير أنّ كل طرف هام أدلى بصوته، وقد تم التوصل إلى توافق للآراء في نهاية المطاف. وقد دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وضع هذه الخطوط التوجيهية، وهو يتطلع إلى دعم الحكومات لتطبيقها.

وبعد أن طويينا صفحة المفاوضات حول الخطوط التوجيهية الطوعية، حان الوقت لنوجه الجهود التي نبذلها إلى الخطوط التوجيهية من أجل الاستثمارات الزراعية المسؤولة. وفي وقت ترتفع فيه بسرعة وتيرة الاستثمار في المناطق الريفية في البلدان النامية، فإن لهذه الخطوط التوجيهية دوراً أساسياً في بناء قدرات كبار المستثمرين في المزارع في مجال الزراعة في العالم النامي.

وهؤلاء المستثمرون هم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وآمل أن نقوم، بعد أن تعلمنا من تجربتنا السابقة، بتصميم هذه الخطوط التوجيهية في الوقت المناسب وبتكلفة أقل. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أهبة الاستعداد لدعم نقاشات لجنة الأمن الغذائي العالمي حول هذا الموضوع.

إننا ندرك صلابة وقوة التغيير التي تتمتع بها الاستثمارات الشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة. وقد أكدت على ذلك الأسبوع الماضي النتائج التي وردت في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي الذي وضعته الفاو، والذي أشار إلى أنّ زيادة الناتج الإجمالي المحلي بفضل الزراعة أكثر فعالية بخمسة أضعاف في خفض الفقر في البلدان المنخفضة الدخل، قياساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي في أي قطاع آخر. وتصل فعاليته في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أحد عشر ضعفاً.

وفيما يعمل المجتمع الدولي على توفير الأدوات والخطوط التوجيهية من أجل أجندة إنمائية أكثر استدامة هذا العام، فإنّ على لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تضطلع كذلك بدور هام.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة، الزملاء الأعزاء،

أتمنى لكم أسبوعاً مثمراً مثيراً للاهتمام، وأتطلع لأن تتكلل أعمال الدورة التاسعة والثلاثين بعد المائة للجنة الأمن الغذائي العالمي بالنجاح.

شكراً لكم.